جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

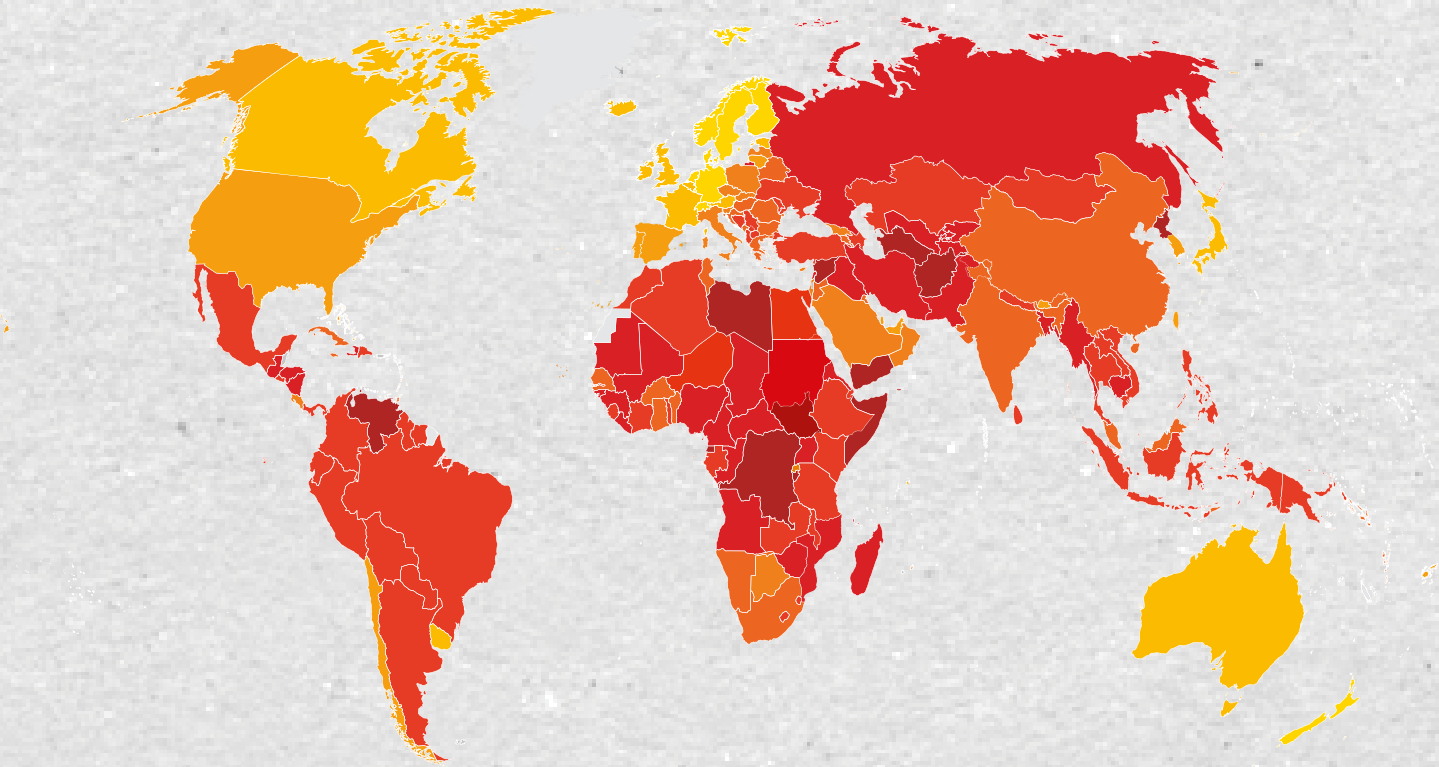

بيان صحفي بشأن نتائج

مؤشر مدركات الفساد 2022

الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

31 يناير 2023

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

مقدمة

يكشف مؤشر مدركات الفساد لهذا العام عن إحراز تقدم ضئيل في مكافحة الفساد حيث يصبح العالم أكثر عنفًا في حين تظل مستويات الفساد في طريق مسدود للعام الحادي عشر على التوالي برلين، 31 يناير 2023.

يُظهر مؤشر مدركات الفساد لعام 2022 (CPI) الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية اليوم أن معظم العالم لا يزال يفشل في مكافحة الفساد (95 في المائة من البلدان لم تحقق الكثير في إحراز تقدم منذ عام 2017).

في حين يُظهر مؤشر السلام العالمي أن العالم لا يزال أقل سلامًا و أن هناك علاقة واضحة بين هذا العنف والفساد، حيث سجلت الدول التي ذات الترتيب المتدني في هذا المؤشر درجات منخفضة جدًا أيضًا في مؤشر مدركات الفساد العالمي، كما تفتقر الحكومات التي يعوقها الفساد إلى القدرة على حماية الناس، حيث تؤثر هذه الحلقة المفرغة على البلدان في كل مكان من جنوب السودان (13) إلى البرازيل (38).

قالت ديليا فيريرا روبيو - رئيسة منظمة الشفافية الدولية:
"لقد جعل الفساد عالمنا مكانًا أكثر خطورة نظرًا لأن الحكومات فشلت بشكل جماعي في إحراز تقدم ضده، فإنها تغذي الارتفاع الحالي في العنف والصراع - وتعرض الناس للخطر في كل مكان، فالسبيل الوحيد للخروج هو قيام الدول بالعمل الجاد، واستئصال الفساد على جميع المستويات لضمان عمل الحكومات لجميع الناس، وليس فقط النخبة القليلة ".

وتدعو منظمة الشفافية الدولية الحكومات إلى إعطاء الأولوية لالتزامات مكافحة الفساد، وتعزيز الضوابط والتوازنات، ودعم الحقوق في المعلومات والحد من النفوذ الخاص لتخليص العالم أخيرًا من الفساد - والعنف الذي يجلبه.

قال دانيال إريكسون، الرئيس التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية:
"الخبر السار هو أن القادة يمكنهم محاربة الفساد وتعزيز السلام دفعة واحدة. يجب على الحكومات فتح مساحة لإشراك الجمهور في صنع القرار - من النشطاء وأصحاب الأعمال إلى المجتمعات المهمشة والشباب. في المجتمعات الديمقراطية، يمكن للشعب أن يرفع أصواته للمساعدة في استئصال الفساد والمطالبة بعالم أكثر أمانًا لنا جميعًا. "

تعريف عام بشأن مؤشر مدركات الفساد

منذ عام 1995 تصدر منظمة الشفافية الدولية "مؤشر مدركات الفساد" سنويا، ويصنف مؤشر عام 2022 درجات ومراتب 180 دولة استنادا الى مدى فساد القطاع العام في البلد وذلك حسب إدراك الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال.

تغطي بيانات مصادر المؤشر على جوانب الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر والذي ينطوي تحديدا على فساد المسئولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين، وقدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتعزيز النزاهة في القطاع العام؛ وهو بمثابة تحذير من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة، وهي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

ماذا يقيس المؤشر؟

يقيس المؤشر الفساد في القطاع العام، ويشمل ما يلي:
- الرشوة.
- استخدام الأموال العامة لأغراض غير مشروعة.
- استغلال المسئولين للمناصب العامة لتحقيق منافع خاصة.
- الواسطة والمحسوبية.
- الفساد السياسي والذي تؤثر فيه المصالح الخاصة على عملية صنع القرار في الدولة.
- قدرة الحكومة على ضبط الفساد وفرض آليات النزاهة في القطاع العام.
- مدى وجود ملاحقات جنائية فاعلة للمسؤولين الفاسدين.
- الروتين العقيم والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات.
- مدى وجود قوانين مناسبة بشأن الإفصاح بالممتلكات والذمة المالية ومنع تعارض المصالح وتيسير الوصول إلى المعلومات.
- مدى وجود حماية قانونية للمبلغين عن المخالفات والصحفيين والمحققين.
- مدى إتاحة المعلومات المتعلقة بالشأن العام للمجتمع المدني.
- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب لمصالح الشخصية والنفوذ.

وفي المقابل لا يغطي مؤشر مدركات الفساد العالمي الجوانب التالية:
- تصورات المواطنين أو تجاربهم مع الفساد (حيث يقيس فقط تصورات الخبراء ورجال الأعمال التنفيذيين).
- التدفقات المالية غير المشروعة.
-أدوار ميّسرو الفساد (المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون، إلخ).
- غسيل الأموال
- فساد القطاع الخاص.

المنهجية العلمية:

- يجمع مؤشر مدركات الفساد البيانات من عدة مصادر مختلفة تعكس مدركات مستوى الفساد في القطاع العام من منظور العاملين في قطاع الاعمال وخبراء في شئون البلدان المعنية.
- يستخدم المؤشر بيانات من 13 مصدرا خارجيا لما في ذلك البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وشركات المخاطر والاستثمارات الخاصة ومراكز الأبحاث وغيرها، وتعكس النتائج آراء الخبراء ورجال الأعمال.
- يشكل مؤشر مدركات الفساد مؤشرا مركبا يعتمد على ما لا يقل عن ثلاثة مصادر لاحتساب درجة كل بلد، أي أنه حتى يتم إدراج بلد ما على مؤشر مدركات الفساد، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر كحد أدى لتقييم ذلك البلد.
- لابد لأي مصدر بيانات يُستخدم في بناء مؤشر مدركات الفساد أن يستوفي المعايير التالية:

- يقيس مدركات الفساد في القطاع العام.
- يقوم على منهجية موثوقة وسليمة يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والمراتب التي تحرزها البلدان على نفس المقياس.
أن تجري المؤسسة الدولية هذا التقييم مرة كل سنتين على الأقل
- يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها بما يتيح عملية التمييز بين البلدان.

- يستخدم المؤشر مقياسا من صفر (الأكثر فسادً) إلى 100(الأكثر نزاهة).
- تعمل منظمة الشفافية الدولية على مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات بالتفصيل لضمان استيفائها لمعايير الجودة الخاصة بالشفافية الدولية، كما تخضع منهجية مؤشر مدركات الفساد الى التدقيق من قبل جهة مستقلة (مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية) حيث أجرى مركز الأبحاث تدقيقا مستقلا لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2017، كما جري نفس التدقيق سنة 2012 حين انطلق العمل بالمنهجية الجديدة، وقد توصلت عمليتا التدقيق الى أن المؤشر متجانس من الناحية المفاهيمية والإحصائية.

- يكشف المؤشر أنه على الرغم من الجهود المتضافرة والعديد من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، لا يمكننا أن نأخذ التقدم ضد الفساد كأمر مسلم به فحجم المشكلة هائل فلا يزال المتوسط العالمي دون تغيير عند درجة 43 من 100 للسنة الحادية عشرة على التوالي ، في حين ان أكثر من ثلثي البلدان (122) لديها مشكلة فساد خطيرة، حيث تأتي بدرجة أقل من 50.

مشكلة في القمة

- **لا يتناول مؤشر مدركات الفساد المسائل المتعلقة بالسرية المالية وغسل الأموال،** أو دور القطاع الخاص في السماح للجهات و الشخصيات المشبوهة بإخفاء عائدات الفساد أو الحرب والتمتع بها بأمان كمقياس لفساد القطاع العام في ظل عالم يتزايد عولمة، هذه هي أحد أنواع المشاكل التي غالبًا ما تساعد في إبقاء البلدان ذات الأداء المنخفض في أسفل المؤشر.

- **بينما تستعد المزيد من البلدان لإنشاء سجلات مركزية لتسجيل المالكين الحقيقيين للشركات،** لا يزال المسؤولون الفاسدون من جميع أنحاء العالم قادرين على إخفاء أصولهم غير المشروعة بفضل الإصلاحات غير الكافية في هذه البلدان ذات الدرجات الأعلى (الصناديق السرية هي ثغرة مهمة أخر).

- **في الاتحاد الأوروبي الذي لطالما كان المرشح الأوفر حظًا فيما يتعلق بشفافية الشركات،** فإن الحكم الأخير الصادر عن محكمة العدل الأوروبية يخاطر بمحو التقدم السابق، وقد علقت بلدان مثل ألمانيا (79) وأيرلندا (77) وهولندا (80) بالفعل وصول الجمهور إلى سجلات الملكية المستفيدة من شركاتها.

- **كثيرا ما يكون حراس النظام المالي العالمي متواطئين في الفساد العابر للحدود**، لا يزال العديد من عناصر التمكين المهنية هذه مثل مديري صناديق الاستثمار والمحامين غير خاضعين للتنظيم وسوء الإشراف في البلدان التي تتصدر مؤشر أسعار المستهلكين.

- على الرغم من الاعتراف المرحب به - لا سيما من قبل دول مجموعة السبع - **بأن الكليبتوقراطيين الروس يجب ألا يتمتعوا بعد الآن بالإفلات من العقاب على جرائمهم**، فقد ثبت أن المساءلة عن الفساد عبر الحدود صعبة التحقيق، والسلطات المكلفة بتجميد الأصول غير المشروعة وضبطها ومصادرتها لا تملك بعد ما يكفي من الصلاحيات أو الموارد أو الأدوات للقيام بذلك.

- علاوة على ذلك، يُظهر تقييم منظمة الشفافية الدولية لمؤشر الفساد لعام 2022 أن الدول المصدرة الكبرى قد تخلت عن التزاماتها بالرشوة الأجنبية، و قد أسقطت عدة دول درجاتها في التقرير الأخير وهذا يشمل الدنمارك (90) التي - على الرغم من حصولها على المركز الأول في مؤشر مدركات الفساد لعام 2022 - تم تخفيض رتبتها إلى فئة الإنفاذ الصغيرة أو المعدومة.

النتائج العامة لمؤشر ٢٠٢١

- جاءت نتائج المراكز الأولى و التي لديها مستويات رشوة أقل، وضمانات أفضل ضد اختلاس الأموال العامة، ومساءلة أكبر عن الفساد الحكومي، لكنها ليست خالية من الفساد. وعادة ما يتخذ الفساد في البلدان التي تتصدر المؤشر أشكالا أقل وضوحا: خطوط غير واضحة بين السياسة والأعمال، وعدم كفاية الضوابط على التمويل السياسي، وجماعات الضغط غير الشفافة، و قد جاءت المراكز العشرة الأولى كالتالي:

الترتيب	الدولة	الدرجة من ١٠٠
1	الدانمارك	90
2	فنلندا، نيوزلندا	87
4	النرويج	84
5	سنغافورا - السويد	83
7	سويسرا	82
8	هولندا	80
9	ألمانيا	79
10	أيرلندا - لوكسمبورج	77

- يلاحظ بأن الدنمارك تتصدر الترتيب هذا العام برصيد 90 درجة و تليها فنلندا ونيوزيلندا عن كثب بنتيجة 87 درجة.

- كشف مؤشر ازدهار المدن أنه على الرغم من الجهود المتضافرة والعديد من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، لا يمكننا اعتبار التقدم في مكافحة الفساد أمرا مفروغا منه و إن حجم المشكلة هائل: فالمتوسط العالمي لم يتغير عند درجة 43 من أصل 100 للسنة الحادية عشرة على التوالي، وأكثر من ثلثي البلدان (122) لديها مشكلة فساد خطيرة، حيث تأتي بدرجة أقل من 50 وفي المقابل، كما يشير المؤشر إلى أن الفساد يزدهر في الدول التي تنعدم فيها المساءلة للقيادات، وفيما يلي الدول الحاصلة على المراكز الأخيرة:

الترتيب	الدولة	الدرجة من ١٠٠
171	بوروندي - غينيا الاستوائية - هايتي - كوريا الشمالية - ليبيا	17
176	اليمن	16
177	فنزويلا	14
178	جنوب السودان- سوريا	13
180	الصومال	12

- تؤكد النتائج بأن البلدان الأخيرة هي الصومال (12) وسوريا (13) وجنوب السودان (13). وجميعها دول تعرضت لصراعات طال أمدها، لقد أهلكت سنوات من العنف والحرب الأهلية وتركتها عرضة للفساد، تاركة الحكومات غير قادرة بشكل أساسي على إحراز أي تقدم.

- العديد من الدول التي حازت على مراكز إيجابية متقدمة في مؤشر مدركات الفساد تشترك في السمات التالية:

- احترام سيادة القانون.
- أجهزة رقابية قوية ومستقلة تراقب أداء المؤسسات والجهات العامة.
- إعلام حر ومستقل.
- إتاحة مساحة لمؤسسات المجتمع المدني للعمل والتعبير.

- وفي المقابل تتشابه الكثير من الدول ذات الأداء المنخفض بالعديد من العوامل المشتركة، بما في ذلك ضعف الحقوق السياسية، وقيود على حرية الصحافة والتعبير، وضعف سيادة القانون، وضعف التعامل مع شكاوى الفساد.

- منذ عام 2017، قامت 8 دول فقط بتحسين درجات مؤشر أسعار المستهلكين بشكل كبير، بما في ذلك أنغولا (33) وأرمينيا (46) وأيرلندا (77) وكوريا الجنوبية (17) ومالديف (40) ومولدوفا (39) وأوزبكستان (31) وفيتنام (42) ومع ذلك، انخفضت عشرات البلدان بشكل كبير خلال نفس الفترة، وتشمل القائمة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مثل هايتي (17) وهندوراس (23) وماليزيا (47) ومنغوليا (33) ونيكاراغوا (19) وباكستان (27)، بالإضافة إلى الاقتصادات الغنية مثل النمسا (71) وكندا (74) ولكسمبرغ (77) والمملكة المتحدة (73).

- 26 دولة وصلت إلى أدنى درجاتها حتى الآن هذا العام، وهي تشمل بعض الدول رفيعة المستوى مثل سنغافورة (83) وسويسرا (82) وهولندا (80) والمملكة المتحدة (73) وقطر (58)، بالإضافة إلى بعض الدول الاستبدادية مثل كوبا (45).

- كالعادة تتصدر الدنمارك الترتيب هذا العام بنتيجة 90 في حين تتابع فنلندا ونيوزيلندا عن كثب بنتيجة (87) ، أما دول القاع فهي الصومال (12) وسوريا (13) وجنوب السودان (13) وجميعها محاطة بصراعات طويلة الأمد ، فقد دمرت سنوات من العنف والحرب الموارد وتركتها عرضة للفساد، تاركة الحكومات غير قادرة بشكل أساسي على إحراز أي تقدم.

- المنطقة الأعلى تسجيلاً هي أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي بمتوسط 66 درجة. المناطق الأقل تسجيلاً هي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (32)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (35).

- البلدان ذات الدرجات العالية في المؤشر لديها مستويات رشوة أقل، وضمانات أفضل ضد اختلاس الأموال العامة ومزيد من المساءلة عن الفساد الحكومي، لكنها ليست خالية من الفساد. عادة ما يتخذ الفساد في البلدان التي تتصدر المؤشر أشكالاً أقل صراحةً: خطوط غير واضحة بين السياسة والأعمال، وضوابط غير كافية على التمويل السياسي، والضغط غير الشفاف، والأبواب الدوارة بين الصناعات ومنظميها.

- منذ عام 2012، قام دولتان فقط على رأس المؤشر، أيرلندا (77) وسيشيل (70)، بتحسين درجات المؤشر، بينما انخفضت أستراليا (75) وكندا (74) في نفس الفترة في السنوات الخمس الماضية، كما انخفضت النمسا (71) ولكسمبرغ (77) والمملكة المتحدة (73).

الفساد والنزاع والأمن:

- يترابط الفساد والصراع والأمن ترابطا عميقا. إن إساءة استخدام الأموال العامة أو اختلاسها أو سرقتها يمكن أن تحرم المؤسسات المسؤولة عن حماية المواطنين، وإنفاذ سيادة القانون، والحفاظ على سلم الموارد التي تحتاجها للوفاء بتلك الولاية. وكثيرا ما تكون الجماعات الإجرامية والإرهابية مدعومة بتواطؤ الموظفين العموميين الفاسدين وسلطات إنفاذ القانون والقضاة والسياسيين، مما يتيح لهم الازدهار والعمل دون عقاب، كما يقوض الفساد الثقة في الحكومة وشرعية الدولة، ويمكن أن يمكّن الجماعات المسلحة والإجرامية والإرهابية التي تقدم نفسها على أنها البديل الوحيد القابل للتطبيق للحكومات الفاسدة، كما يُنظر إليه في أفغانستان والعراق.

- الفساد يسلب حالة التمويل والقدرة، لذلك لا تستطيع الدول الوفاء بولايتها لحماية الجمهور وسيادة القانون عندما تتأثر مؤسسات الأمن والدفاع على وجه الخصوص، فإنها تُحرم من الموارد والنزاهة التي تحتاجها لتوفير الأمن، كما هو الحال في نيجيريا، تفاقم الفساد يعني تفاقم التمييز وعدم المساواة، حيث يؤدي الاثنان إلى تفاقم بعضهما البعض وترك المجتمع مستقطبًا. هذه الانقسامات تجعل السكان المتضررين أكثر عرضة للجوء إلى العنف في بحثهم عن العدالة.

- كان الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 بمثابة تذكير صارخ بالتهديد الذي يشكله الفساد وغياب المساءلة الحكومية على السلام والأمن العالميين: فقد جمع الكليبتوقراطيون في روسيا (28) ثروات كبيرة من خلال التعهد بالولاء للرئيس فلاديمير بوتين مقابل عقود حكومية مربحة وحماية مصالحهم الاقتصادية. سمح له عدم وجود أي ضوابط على سلطة بوتين بمتابعة طموحاته الجيوسياسية مع الإفلات من العقاب. زعزع هذا الهجوم استقرار القارة الأوروبية، وهدد الديمقراطية وقتل عشرات الآلاف.

- بعد عقود من الصراع، يمر جنوب السودان (13 عامًا) بأزمة إنسانية كبيرة حيث يواجه أكثر من نصف السكان انعدام الأمن الغذائي الحاد - ويؤدي الفساد إلى تفاقم الوضع. كشف تقرير Sentry من العام الماضي أن مخطط احتيال ضخم من قبل شبكة من السياسيين الفاسدين الذين لهم صلات بأسرة الرئيس سرق مساعدات الغذاء والوقود والأدوية.

- ثبت أن مزيج الفساد والاستبداد والانكماش الاقتصادي متقلب بشكل خاص في البرازيل (38)، حيث تميزت ولاية الرئيس جايير بولسونارو بتفكيك أطر مكافحة الفساد، واستخدام مخططات الفساد لصالح الحلفاء السياسيين وحشد الدعم السياسي في الهيئة التشريعية والتضليل والهجمات على الفضاء المدني ، ففي يناير وبعد أن خسر بولسونارو محاولة إعادة انتخابه شن أنصاره هجومًا عنيفًا على البرلمان والمحكمة العليا والقصر الرئاسي مما هدد حياة ضباط الشرطة والصحفيين وخرب المباني و ذلك بهدف تعطيل الانتقال السلمي للسلطة إلى الرئيس المنتخب حديثًا لويس إيناسيو لولا دا سيلفا.

- في جزر سليمان وكذلك النزاع الدائر في شمال موزامبيق، والذي كان مدفوعا جزئيا بالتوزيع غير المتكافئ للسلطة والثروة على أسس عرقية، فمنذ عام 2017، شهدت 130 دولة احتجاجات اجتماعية كبيرة، وفقًا لمتتبع الاحتجاج العالمي. في 55 من هذه البلدان (42 في المائة)، كان احتجاج واحد على الأقل مدفوعًا باستياء الشعب من مستويات الفساد في الحكومة، 80 بالمائة من الاحتجاجات المتعلقة بالفساد تحدث في البلدان التي تقل درجات المؤشر فيها عن 50. ومع ذلك، فإن الدول ذات الدرجات العالية ليست معفاة - كما وقعت احتجاجات لمكافحة الفساد في أستراليا، كما أن 82 في المائة من ردود الحكومة العنيفة الموثقة ضد المتظاهرين حدثت أيضًا في البلدان التي تقل درجات مؤشر أسعار المستهلكين فيها عن 50.

- الميزانيات الضخمة ونقاب السرية والعلاقات السياسية الوثيقة تجعل قطاعات الأمن والدفاع - تلك التي تهدف إلى حماية الجمهور - عرضة للفساد بشكل خاص.

- يشل الفساد قدرة المحاكم ونظام السجون ووكالات إنفاذ القانون على العمل بفعالية - مما يؤدي إلى مستويات عالية من الجريمة المنظمة. وبالمثل، وجدنا أن البلدان ذات المستويات العالية من الجريمة المنظمة تميل إلى الحصول على درجة منخفضة من مؤشر أسعار المستهلكين.

- الحكومات شديدة الفساد تفقد ثقة الجمهور وهذا يعني تقليل الإبلاغ عن الجريمة أو العنف، مما يجعل من الصعب تقييم نطاق المشاكل أو على الدول معالجتها، علاوة على ذلك، عندما لا يؤمن الناس بالحكومة، فإنها تهدد قدرتها على التوسط في الصراع أو التفاوض على سلام دائم.

- أظهرت الأبحاث بشكل منهجي أن الدول الديمقراطية لا تشن حربًا ضد بعضها البعض. فالحكم الرشيد وانخفاض مستويات الفساد يجعلان الدولة أكثر استقرارا وموثوقية بالنسبة لشركائها. وهذا بدوره يقلل من خطر العنف بين الدول ويزيد من احتمالات الحل السلمي للصراع.

- يمكن أيضًا استخدام الفساد كأداة حرب لإضعاف المعارضين السياسيين وممارسة نفوذ سياسي لا داعي له على الصعيد الدولي. هذا النوع من الفساد لا يستهدف في المقام الأول المنفعة الاقتصادية، بل يعتمد في كثير من الأحيان على الاستعداد للتخلي عن المكاسب الاقتصادية لصالح النفوذ ، كما يمكن أن يشكل تهديدًا كبيرًا حتى بالنسبة للبلدان التي تتمتع بمستويات عالية من النزاهة العامة وضوابط فعالة لمكافحة الفساد ، فقد كان الفساد محوريا في فشل الجهود الدولية المبذولة لإحلال السلام والأمن في أفغانستان.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

نتائج الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد في العامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢

درجة (صفر) تشير إلى فاسد جدا، و(١٠٠) درجة تشير إلى نظيف جدا.

ترتيب الدول العربية	2021			التغير بالدرجة	2022 (جديد)		
	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة		الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة
الإمارات	24	1	69	- 2	27	1	67
قطر	31	2	63	- 5	31	2	58
السعودية	52	3	53	- 2	54	3	51
عمان	56	4	52	=	69	4	52
الأردن	58	5	49	- 2	61	5	47
البحرين	78	8	42	+ 2	69	6	44
الكويت	73	7	43	- 1	77	7	42
تونس	70	6	44	- 4	85	8	40
المغرب	78	9	39	- 1	94	9	38
الجزائر	117	10	33	=	116	10	33
مصر	117	10	33	- 3	130	11	30
جيبوتي	128	12	30	=	130	11	30
موريتانيا	140	13	28	+ 2	130	11	30
لبنان	154	14	24	- 1	150	14	23
العراق	157	15	23	=	157	15	23
السودان	164	16	20	+ 2	162	16	22
جزر القمر	164	16	20	- 1	167	17	19
ليبيا	172	18	17	=	171	18	17
اليمن	174	19	16	=	176	19	16
سوريا	178	20	12	+ 1	187	20	13
الصومال	178	20	13	- 1	180	21	12

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

يُظهر مؤشر مدركات الفساد لعام 2022 (CPI) الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية اليوم انتشار الفساد في جميع أنحاء العالم - ولا يُستثنى من ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حتى الدول العربية الثلاث التي سجلت أعلى من 50 في المؤشر - الإمارات العربية المتحدة (67) وقطر (58) والمملكة العربية السعودية (51) - تظهر علامات تراجع في مؤشر مدركات الفساد لهذا العام، فقد انخفض متوسط الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 38 هذا العام، وحوالي 80 في المائة من البلدان أقل من 50.

فقد فشلت الديمقراطية العربية في تفكيك هياكل الفساد التي تسمح للمتنفذين بالاحتفاظ بالسيطرة، حيث يتسبب الفساد السياسي المستشري بدوره في استمرار الاضطرابات المدنية والعنف في منطقة تعد موطنًا للعديد من النزاعات الأكثر دموية في العالم و حتى في البلدان الأكثر استقرارًا تخصص الحكومات ميزانيات دفاعية كبيرة مع القليل من الرقابة العامة التي تمول النزاعات في أماكن أخرى، إن عدم الاستقرار وتوطيد السلطة هذا يفتحان فرصًا كبيرة للفساد ليترسخ ويغذي الاستبداد والعنف.

قالت كندة حتر - المستشارة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة الشفافية الدولية:

" أصبح الفساد السياسي مستشريًا في المنطقة العربية. تعمل الحكومات على تعزيز سيطرتها، وتقييد الحقوق والحريات الأساسية، وإثارة الاضطرابات المدنية وتوجيه الموارد بعيدًا عن آليات مكافحة الفساد وأطر النزاهة السياسية. حتى يصعد القادة لحماية حقوق وأصوات الناس في جميع أنحاء المنطقة، سيستمر تصاعد دوامة الفساد والعنف المميتة ".

- تتصدر الإمارات العربية المتحدة (67) وقطر (58) الدول العربية، لكن كلاهما بدأ في التراجع، حيث تتحول العديد من دول الخليج إلى القومية المفرطة والمزيد من التضييق على الفضاء المدني ، في ان ليبيا التي مزقتها الحرب (17) واليمن (16) وسوريا (13) تعتبر الأسوأ في المؤشر من حيث الدرجة ، كما سجلت قطر (58) ومصر (30) أدنى درجاتهما منذ عام 2012.

- إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بوصفها أقل المناطق سلاما في العالم، تجسد كيفية الترابط العميق بين الفساد والعنف.

- في ليبيا (17)، أدت عقود من عدم المساواة والفقر والفساد إلى تأجيج التوترات حول الربيع العربي، مما أدى إلى حالة أمنية هشة واضطرابات مستمرة. الآن الدولة عاجزة، مما يسمح بتفاقم عدم المساواة والفساد للحفاظ على سيطرتها. لقد حال عدم الاستقرار المستمر دون إجراء البلاد للانتخابات، ولم يترك أي مسار واضح للمضي قدمًا.

- كان الجهاز التنفيذي في تونس (40) يركز السلطة، ويسيطر على القضاء، ويغلق مؤسسات مكافحة الفساد ويعتقل المتظاهرين. شارك 11.2 في المائة فقط من الناخبين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، معربين عن عدم ثقة السكان في الحكومة مع استمرار تصاعد التوترات والاضطرابات المدنية.

- ساعدت شكاوى الفساد في إشعال حرب أهلية في اليمن (16) قبل ثماني سنوات. الآن، انهارت الدولة، تاركة ثلثي السكان بدون طعام كافٍ - وهي واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

توصيات منظمة الشفافية الدولية وجمعية الشفافية بخصوص النتائج - ٢٠٢٢

إن أكثر من ثلثي دول العالم درجاتها أقل من 50% في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2022، والمتوسط العام هو 43 (درجة الكويت 42، وتمثل اقل من درجة المتوسط العام).

التوصيات:

أظهرت الدراسات أن الفساد يقوض الحقوق والمؤسسات الديمقراطية، مثل حرية التعبير والوصول إلى المعلومات والقضاء المستقل، ويحد من قدرة المواطنين على مساءلة حكوماتهم. لذا يتعين على الحكومات العمل على ما يلي:

1. معالجة التهديدات التي يفرضها الفساد والتمويل غير المشروع على السلام والأمن باعتبارهما من الأعمال الأساسية للقادة السياسيين، وتركيز أساسي لكل من السياسة الخارجية والمحلية.

2. تعزيز الضوابط والتوازنات وتعزيز الفصل بين السلطات للحماية من السيطرة الفاسدة والتأكد من عدم قدرة أي منها على الاستحواذ بالسلطة بشكل منفرد، كما يجب على الحكومات توفير موارد كافية لوكالات مكافحة الفساد ومؤسسات الرقابة و منظمات المجتمع المدني، وإيلاء اهتمام خاص للمخاطر داخل مؤسسات الدفاع والأمن، كما هو محدد في مؤشر نزاهة الدفاع الحكومي (GDI).

3. مشاركة ودعم الحق في الحصول على المعلومات حتى يعرف الجمهور إلى أين يتجه الإنفاق العام وكيف يتم توزيع الموارد، مما يترك الفضاء مفتوحًا للتدقيق من قبل الصحفيين والمجتمع المدني، كما يتوجب في حالات المعلومات الحساسة أن تكون هناك إرشادات صارمة وواضحة لحجبها، بما في ذلك في قطاع الدفاع.

4. الحد من التأثير الخاص - من خلال تنظيم عمل الجماعات السياسية و جماعات الضغط وتعزيز الوصول المفتوح إلى صنع القرار بحيث يتم تحديد السياسات من خلال عمليات عادلة وعامة - هذا يعني إنشاء سجلات عامة بحيث يمكن للجمهور التدقيق في من يمارس الضغط وتحديد تضارب المصالح.

5. محاربة أشكال الفساد عبر الوطنية لوقف الفاسدين وحماية الصالح العام. تحتاج البلدان التي حصلت على أعلى الدرجات إلى تضييق الخناق على سرية الشركات والرشوة الأجنبية والعوامل التمكينية المهنية المتواطئة. يجب عليهم أيضًا الاستفادة من الطرق الجديدة للعمل معًا، التي بدأت بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، للتأكد من إمكانية تتبع الأصول غير المشروعة والتحقيق فيها ومصادرتها وإعادتها إلى الضحايا بشكل فعال.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

الكويت في مؤشر مدركات الفساد

السنوات	الدرجة من ١٠٠	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الترتيب خليجيا
2003	53	35	4	4
2004	46	44	7	5
2005	47	45	7	5
2006	48	46	6	5
2007	43	60	6	5
2008	43	65	7	5
2009	41	66	8	6
2010	45	54	7	6
2011	46	54	5	5
2012	44	66	6	6
2013	43	69	7	6
2014	44	67	7	6
2015	49	55	6	5
2016	41	75	7م	6
2017	39	85	8	5
2018	41	78	8	5
2019	40	85	9	6
2020	42	78	7	5 مكرر
2021	43	73	7	5
2021	43	73	7	5

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

تحليل لأسباب تدني ترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد

انخفض ترتيب دولة الكويت درجة واحدة في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2022 (من 43 إلى 42) مما ترتب عليه تدني ترتيب الكويت عالميا 4 مراكز من المركز (73) إلى (77)، ولم يتغير ترتيب الكويت عربيا فظلت في المركز (7)، في حين تدنى ترتيبها خليجيا الى المركز السادس لتقبع في ذيل ترتيب الدول الخليجية، كانت لازالت درجة الكويت دون الطموح، حيث لم يحدث أي تغيير جذري يُذكر على درجة الكويت خلال العشر سنوات الماضية (عدا عام 2015)، والمنحنى البياني يوضح ذلك.

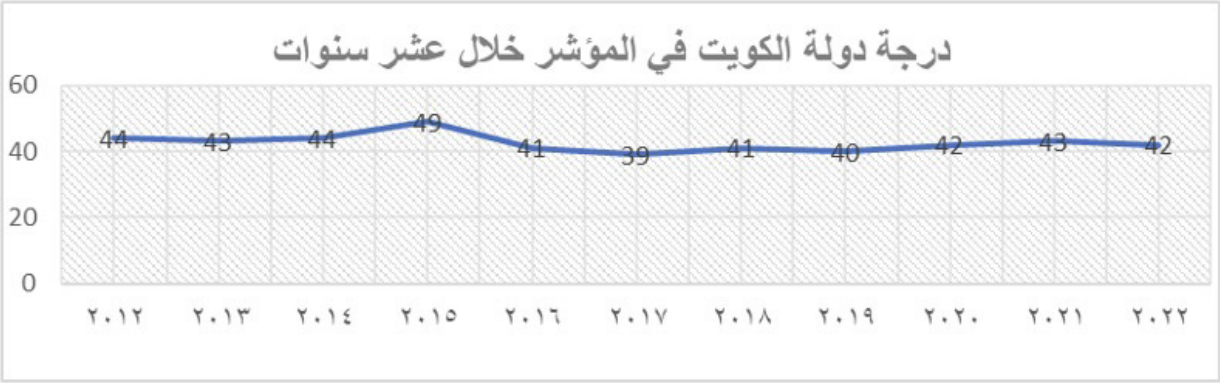

ويعزى تدني درجة الكويت في مؤشر مدركات الفساد لعام 2022 إلى انخفاض تقييم الكويت في المصدرين التاليين:

- Varieties of Democracy Project - (V-Dem) 2021 حيث بلغت درجة الكويت 44 لعام 2022 و بانخفاض درجة واحدة عن العام الماضي.
- World Economic Forum حيث بلغت درجة الكويت 50 بانخفاض 3 درجات عن عام 2021.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

و جاءت النتائج في المصادر الستة التي استخدمت لتقييم الكويت في المؤشر كالتالي:

التقييم ٪		المصادر الستة
2022	2021	
41	41	Political Risk Services - International Country Risk Guide (PRS) 2021
50 ▼	53	World Economic Forum (WEF) Executive Opinion Survey 2022
44 ▼	45	Varieties of Democracy Project - (V-Dem) 2021
37	37	Economist Intelligence Unit (EIU) - Country Risk Assessment 2020
35	35	Global Insight (GI) - Country Risk Ratings 2021
45	45	Bertelsmann Foundation (BF) - Transformation Index 2020

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

تابع (تحليل جمعية الشفافية الكويتية)

1- لازالت قضايا الفساد الكبرى و التي تصدرت المشهد العام معلقه دون صدور أي أحكام نهائية فيها بالرغم من تأكيد الخطاب السياسي على ضرورة حماية المال العام و محاسبة الفاسدين، كما شهدت الكويت ظاهرة الاستقالات الجماعية من قيادات القطاع العام حيث أن هذا العدد الكبير وغير المسبوق من المستقيلين يزيد المشكلات في جهات الدولة ويعمق حالة عدم الاستقرار، ما يستلزم وقفة حاسمة، ووضع خطة عاجلة لشغل المناصب القيادية الشاغرة وتعيين قياديين بعناية.

2- بالرغم من مصادقة دولة الكويت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و صدور القانون رقم 47 لسنة 2006 بالموافقة على هذه الاتفاقية، الى ان دولة الكويت لم تلبى متطلبات الاتفاقية و التي نصت صراحة في الفقرة 4 من المادة 7 على ان "تسعى كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، الى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم تعزز الشفافية وتمنع تضارب المصالح"...، فقد ظل قانون حظر تعارض المصالح رهين الإرادة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية لأكثر من اثنى عشر عاما ، و تأكيدا بإشادة الجمعية لدور السلطة التنفيذية بإصدار القانون رقم (1) لسنة 2023 في شأن منع تعارض المصالح و المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 يناير 2023 م الا انها تتمني العمل على سرعة اصدار لائحته التنفيذية و السعي في التطبيق الفوري لبنودة في محاولة لتحسين ترتيب دولة الكويت في السنوات القادمة .

3- ساهم تدني ترتيب دولة الكويت في مؤشر نزاهة الدفاع الحكومي (GDI) بشكل رئيسي في انخفاض درجة الكويت لهذا العام، و الجدير بالذكر ان جمعية الشفافية الكويتية قد عقدت اجتماع رفيع المستوي مع المعنيين بوزارة الدفاع في يناير 2021 م بهدف العمل على تحسين ترتيب دولة الكويت في ذلك المؤشر و قد تعهد المسئولين خلال الاجتماع في توسيع أطر التعاون المشترك و العمل على تلافي كافة الملاحظات الا ان الوزارة أوقفت التعاون الى اشعار آخر دون ان تبدي الأسباب.

4- عدم التزام أغلب الجهات الحكومية في تطبيق القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع على المعلومات، و دون وجود محاسبة حقيقية من مجلس الوزراء و الجهات الرقابية على الجهات الحكومية كان له الأثر الكبير في تفريغ القانون من محتواه و عدم تحقيق الهدف المنشود منه، و قد تلقت جمعية الشفافية الكويتية خلال عامي 2021 و 2022 قرابة 26 شكوى من موظفي القطاع العام حول تعنت الجهات الحكومية التي يعملون بها من تمكنيهم من حقهم القانوني في الاطلاع و الحصول على المعلومات التي بحوزة تلك الجهات.

5- رحبت الجمعية ببرنامج عمل الحكومة 2026/2022 الواعد " وطن آمن ورفاهية مستدامة" و الذي اعتمده مجلس الوزراء بجلسة 28 نوفمبر 2022، الا ان الحكومة و بسبب صراعات سياسية مع البرلمان قدمت استقالتها بعد اقل من شهرين على إقرار برنامج عملها مما ينبأ عن توقف في مسيرة الانجاز المتوقع الى أمد غير معلوم.

6- ساهم تراجع دولة الكويت (6) مراكز دولية في مؤشر مخاطر الرشوة الصادر من منظمة (TRACE) الدولية المتخصصة في رصد ومكافحة الفساد في قياس أداء القطاع العام ، حيث احتلت المرتبة (111) عالمياً ضمن نسخة 2022 بعدما كانت تحتل المرتبة (95) في نسخة 2021 ، وبحسب بيانات المؤشر، فإن الكويت سجلت متوسط (53) نقطة في المؤشرات الفرعية (مخاطر الرشوة الناجمة عن التفاعل بين الشركات والحكومة (57 نقطة)، الإجراءات الرادعة للرشوة ومدى تطبيقها (56 نقطة) مدى الشفافية على المستوى الحكومي (50 نقطة)، قدرة المجتمع المدني على الرقابة والمتابعة (46 نقطة)).

7- بعد قرابة ثلاث سنوات من اقرار الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد 2024/2019 لازالت جهود القائمين عليها دون المستوي المطلوب، فوتيرة الإنجاز بطيئة بسبب بيروقراطية العمل الحكومي ، في حين مازالت الملاحظات حول الاداء العام للقطاع الحكومي مستمرة، فلايزال هناك غياب لنظم ومعايير الكفاءة والجدارة في الترقيات واختيار المسئولين والقيادات وتقييمهم والتجديد لهم، و ضعف المساءلة وخاصة فيما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية، و كذلك ضعف تطبيقات الحوكمة، وضعف نظم إدارة المخاطر في القطاع العام، وعدم تفعيل تطبيق القوانين.

8- التضييق على منظمات المجتمع المدني و عدم دعمها و الايمان بدورها، و كذلك استمرار التضييق على فضاء الحريات في الوسائل الإعلامية وكثرة صدور الأحكام المغلّظة ضد حرية الرأي كان له الأثر الكبير بتراجع دورها في تعزيز المساءلة المجتمعية، كما ان الكويت لا زالت تعاني الضعف في الآليات التي تشجع الناس على المشاركة في الاختيار والرقابة على الأداء البرلماني والنقص في النظم المتعلقة بالديمقراطية.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

المتطلبات العشر لتحسين الشفافية والنزاهة في الكويت

1) سرعة إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (1) لسنة 2023 بشأن منع تعارض المصالح و اشراك المجتمع المدني في لجنة الصياغة.
2) إنجاز تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد في شقه المتعلق بالبناء الداخلي الإداري والمالي، وقيامها بواجباتها كما رسمها قانون إنشائها.
3) إصدار قانون التعيين في الوظائف القيادية، وتطبيق مبادئ الكفاءة والجدارة في التعيينات والترقيات.
4) تطوير تطبيقات الحكومة الالكترونية وزيادة خدماتها ونشر آليات تقديم الخدمات العامة الإلكترونية، وتبسيط الإجراءات، والقضاء على البيروقراطية في المعاملات الحكومية وتقليص الدورة المستندية.
5) تعزيز تطبيقات الحوكمة، ونظم إدارة المخاطر في القطاع العام وتبني الجهات الحكومية لقواعد ومبادئ الحوكمة، وإدارة المخاطر المؤسسية في الجهات الحكومية.
6) إنفاذ القانون بعدالة على الجميع دون محاباة لإرساء دعائم العدل والإنصاف.
7) تفعيل المساءلة وخاصة فيما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية، وسرعة البت في قضايا الفساد الإداري وانتهاك المال العام لدى كل من النيابة العامة والقضاء.
8) دعم مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد، وإشراكها في برامج ومشاريع مكافحة الفساد، وتعزيز حرية الصحافة والاعلام على الصعيد المؤسسي والفردي، ودعم جهود المواطنين في الإبلاغ عن الفساد.
9) تطوير الديمقراطية الكويتية مثل إقرار اقتراح قانون الهيئة العامة للديمقراطية الذي ينظم الانفاق الانتخابي والمال السياسي والاعلام الانتخابي وإدارة العملية الانتخابية كاملة، وقانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته الذي يعزز شفافية البرلمان ويكفل نزاهة الأداء البرلماني، وإعادة رسم الدوائر الانتخابية لتحقق العدالة، وتطوير النظام الانتخابي لضمان مشاركة جميع الناخبين بعدالة.
10) مراجعة وتطوير الأنظمة المالية في الدولة وحسن اختيار المسؤولين عنها والالتزام باللوائح والإجراءات المنظمة لدى كل من الجهاز المركزي للمناقصات العامة وأي جهة مفوضة بإجراء التعاقدات والمشتريات وإدارة المخازن في الجهات العامة.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

الأسئلة الواردة في مصادر مؤشر مدركات الفساد

1) إلى أي مدى يتم مساءلة ومحاسبة أصحاب المناصب العامة حين استغلال سلطتهم لتحقيق مصالح أو منافع خاصة؟

2) إلى أي مدى تسيطر الحكومة على الفساد؟

3) هل هناك إجراءات وآليات واضحة للمساءلة تحكم عملية تخصيص أو استخدام الأموال العامة؟ وماهي الآليات والوسائل التي تستخدمها الدولة لمنع الموظفين الحكوميين والسياسيين من قبول الرشاوى وذلك لضمان نزاهة العمل من سوء استغلال المنصب العام.

4) هل هناك أموال عامة مختلسة من قبل الوزراء أو الموظفين العموميين لأغراض سياسية أو لأغراض خاصة؟

5) هل هناك انتهاكات للأموال والموارد العامة؟

6) هل هناك أموال لا تخضع للمراقبة أو المساءلة؟

7)هل توجد مراقبة ومساءلة على الصناديق؟

8) هل يتم تعيين الموظفين والمسئولين بمهنية من قبل أنظمة الخدمة المدنية أم أن الموظفين يتم تعيينهم مباشرة من قبل الحكومة؟

9) هل هناك جهاز رقابي مستقل معني بالتدقيق على المالية العامة للدولة؟

10) هل هناك سلطة قضائية مستقلة قادرة على محاكمة الوزراء أو الموظفين العموميين المتجاوزين ممن انتهكوا الأموال العامة؟

11) هل أصبح دفع الرشاوى عادة منتشرة لتأمين إرساء العقود أو لتحقيق منافع خاصة؟

12) إلى أي مدى تواجه الشركات والأفراد مخاطر الرشاوى والممارسات الفاسدة عند مزاولة الأعمال التالية:
- الحصول على تراخيص الواردات أو الصادرات مما يهدد قدرة الشركات على العمل في بلد ما أو يفتح المجال لعقوبات قانونية قد يضر بسمعتها.
- معاملات تتعلق بالمرافق العامة.
- منح العقود والتراخيص العامة (المناقصات).
- المدفوعات الضريبة.
- الحصول على أحكام قضائية.

13) مدى انتشار الفساد داخل النظام السياسي للدولة.

14) ما مدى انتشار الفساد السياسي في كافة المستويات بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأيضا مدى انتشاره في القطاع العام؟

15) أكثر صور الفساد التي تواجهها الشركات هو الفساد المالي وذلك على شكل مطالبات بدفع رشاوي ذات علاقة بتراخيص الاستيراد والتصدير أو ضبط الصرف، أو تقدير الضرائب، أو حماية الشرطة، أو تسهيلات القروض أو على شكل رعاية مفرطة، أو المحسوبية، أو تبادل المصالح، أو التمويل السري للأفراد والأحزاب السياسية أو وجود علاقات وثيقة بشكل مثير للريبة بين السياسة والأعمال.

16) مدى شيوع تفشي الرشوة أو الحصول على مبالغ غير موثقة مستنديا وذلك في المجالات التالية: الواردات والصادرات، المرافق العامة، المدفوعات الضريبية السنوية، الحصول على العقود العامة والتراخيص، والحصول على أحكام قضائية منحازة.

17) الى أي مدى تحترم الحكومة حرية الصحافة والاعلام، وحرية عامة الناس في مناقشة المسائل السياسية الداخلية، وهل وسائل الاعلام غير منحازة في تغطيتها للمعارضة؟ وهل تسمح بتمثيل مختلف وجهات النظر؟ وهل تسمح بنقد الحكومة؟ ومدى احترام الحرية المدنية والحريات الخاصة والسياسية؟ ومدى السماح للأحزاب كافة بالمشاركة في الانتخابات بحرية ونزاهة؟ ومدى السماح للمجتمع المدني العمل بحرية؟

18) مدى انتشار الفساد السياسي، والذي يتضمن أنواع من الفساد تغطي مجالات ومستويات مختلفة من الفساد السياسي وتشمل الفساد التنفيذي والتشريعي والقضائي. كما يشمل الفساد الذي يتعلق في معظمه بالرشوة أو بسبب الاختلاس، ويتناول أيضا الفساد في أعلى المراتب في السلطة التنفيذية وفي القطاع العام ككل.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

مصادر المعلومات الـ ١٣ التي يتم الاستعانة بها لإعداد مؤشر مدركات الفساد العالمي

1. السياسة القُطرية وتقييم المؤسسات لبنك التنمية الأفريقي 2020 .
2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان 2020.
3. مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلسمان 2022.
4. تصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادي لمجموعة الإيكونيميست 2021.
5. تقرير فريدوم هاوس عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية 2021.
6. تصنيف المخاطر للبلدان الصادر عن وكالة غلوبال إنسايت 2020.
7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية - استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية 2021.
8. التقييم الآسيوي الصادر عن الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية 2021.
9. الدليل العالمي لمخاطر البلدان الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية 2021.
10. سياسة البنك الدولي القُطرية وتقييم المؤسسات 2020.
11. استطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2020.
12. مؤشر استطلاع آراء الخبراء الصادر عن المشروع العالمي لسيادة القانون 2020.
13. مشروع أنماط الديموقراطية 2021.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

13 data sources were used to construct the Corruption Perceptions Index (CPI) 2021

1. African Development Bank Country Policy and Institutional Assessment 2020
2. Bertelsmann Stiftung Sustainable Governance Indicators 2020
3. Bertelsmann Stiftung Transformation Index 2022
4. Economist Intelligence Unit Country Risk Service 2021
5. Freedom House Nations in Transit 2021
6. Global Insight Country Risk Ratings 2020
7. IMD World Competitiveness Center World Competitiveness Yearbook Executive Opinion Survey 2021
8. Political and Economic Risk Consultancy Asian Intelligence 2021
9. The PRS Group International Country Risk Guide 2021
10. World Bank Country Policy and Institutional Assessment 2020
11. World Economic Forum Executive Opinion Survey 2020
12. World Justice Project Rule of Law Index Expert Survey 2020
13. Varieties of Democracy (V-Dem v. 11) 2021

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

ترتيب دول العالم – مؤشر مدركات الفساد 2021

Country	CPI 2021	Rank
Denmark	90	1
Finland	87	2
New Zealand	87	2
Norway	84	4
Singapore	83	5
Sweden	83	5
Switzerland	82	7
Netherlands	80	8
Germany	79	9
Ireland	77	10
Luxembourg	77	10
Hong Kong	76	12
Australia	75	13
Canada	74	14
Estonia	74	14
Iceland	74	14
Uruguay	74	14

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

Country	CPI 2021	Rank
Belgium	73	18
Japan	73	18
United Kingdom	73	18
France	72	21
Austria	71	22
Seychelles	70	23
United States of America	69	24
Bhutan	68	25
Taiwan	68	25
Chile	67	27
United Arab Emirates	67	27
Barbados	65	29
Bahamas	64	30
Korea, South	63	31
Lithuania	62	33
Portugal	62	33
Botswana	60	35

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

Country	CPI 2021	Rank
Cabo Verde	60	35
Saint Vincent and the Grenadines	60	35
Spain	60	35
Latvia	59	39
Qatar	58	40
Czechia	56	41
Georgia	56	41
Italy	56	41
Slovenia	56	41
Dominica	55	45
Poland	55	45
Saint Lucia	55	45
Costa Rica	54	48
Fiji	53	49
Slovakia	53	49
Cyprus	52	51
Greece	52	51

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

Country	CPI 2021	Rank
Grenada	52	51
Malta	51	54
Rwanda	51	54
Saudi Arabia	51	54
Croatia	50	57
Mauritius	50	57
Namibia	49	59
Vanuatu	48	60
Jordan	47	61
Malaysia	47	61
Armenia	46	63
Romania	46	63
China	45	65
Cuba	45	65
Montenegro	45	65
Sao Tome and Principe	45	65
Bahrain	44	69

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

Country	CPI 2021	Rank
Jamaica	44	69
Oman	44	69
Benin	43	72
Bulgaria	43	72
Ghana	43	72
Senegal	43	72
South Africa	43	72
Burkina Faso	42	77
Hungary	42	77
Kuwait	42	77
Solomon Islands	42	77
Timor-Leste	42	77
Trinidad and Tobago	42	77
Vietnam	42	77
Kosovo	41	84
Guyana	40	85
India	40	85

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

Country	CPI 2021	Rank
Maldives	40	85
Suriname	40	85
Tunisia	40	85
Belarus	39	91
Colombia	39	91
Moldova	39	91
Argentina	38	94
Brazil	38	94
Ethiopia	38	94
Morocco	38	94
Tanzania	38	94
Cote d'Ivoire	37	99
Lesotho	37	99
Albania	36	101
Ecuador	36	101
Kazakhstan	36	101
Panama	36	101

Country	CPI 2021	Rank
Peru	36	101
Serbia	36	101
Sri Lanka	36	101
Thailand	36	101
Turkey	36	101
Bosnia and Herzegovina	34	110
Gambia	34	110
Indonesia	34	110
Malawi	34	110
Nepal	34	110
Sierra Leone	34	110
Algeria	33	116
Angola	33	116
El Salvador	33	116
Mongolia	33	116
Philippines	33	116
Ukraine	33	116

Country	CPI 2021	Rank
Zambia	33	116
Dominican Republic	32	123
Kenya	32	123
Niger	32	123
Bolivia	31	126
Laos	31	126
Mexico	31	126
Uzbekistan	31	126
Djibouti	30	130
Egypt	30	130
Eswatini	30	130
Mauritania	30	130
Papua New Guinea	30	130
Togo	30	130
Gabon	29	136
Mali	28	137
Paraguay	28	137

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

Country	CPI 2021	Rank
Russia	28	137
Kyrgyzstan	27	140
Pakistan	27	140
Cameroon	26	142
Liberia	26	142
Madagascar	26	142
Mozambique	26	142
Uganda	26	142
Bangladesh	25	147
Guinea	25	147
Iran	25	147
Afghanistan	24	150
Cambodia	24	150
Central African Republic	24	150
Guatemala	24	150
Lebanon	24	150
Nigeria	24	150

Country	CPI 2021	Rank
Tajikistan	24	150
Azerbaijan	23	157
Honduras	23	157
Iraq	23	157
Myanmar	23	157
Zimbabwe	23	157
Eritrea	22	162
Sudan	22	162
Congo	21	164
Guinea Bissau	21	164
Democratic Republic of the Congo	20	166
Chad	19	167
Comoros	19	167
Nicaragua	19	167
Turkmenistan	19	167
Burundi	17	171
Equatorial Guinea	17	171

Country	CPI 2021	Rank
Haiti	17	171
Korea, North	17	171
Libya	17	171
Yemen	16	176
Venezuela	14	177
South Sudan	13	178
Syria	13	178
Somalia	12	180

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

شكراً